



إنطلاق لقاءات التشاور بين الحكومة وممثلي المجتمع المدني بخصوص المفاوضات حول مشروع إتفاق الأليكا تونس، الجمعة 13 أفريل 2016

إنطلقت المشاورات بين الحكومة التونسية والمجتمع المدني حول إرساء مشروع إتفاق للتبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والإتحاد الاوروبي -أليكا- في أجواء طيبة.

ولقد مكنت ورشة العمل التي إنعقدت يوم الإربعاء 13 أفريل 2016 بضفاف البحيرة بمشاركة كل من السيدين كمال الجندوبي الوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان ورضا بن مصباح المستشار لدى رئاسة الحكومة والمكلف بالشؤون الإقتصادية وبحضور عدد كبير من ممثلي مكونات المجتمع المدني، الأولى من نوعها، من بلورة عدد كبير من النقاط الغامضة.

وتكمن الرسالة المحورية التي أرادت الحكومة تبليغها إلى المجتمع المدني في إعتبار المفاوضات بين تونس والإتحاد الاوروبي في مراحلها الأولى وفي تمكين المجتمع المدني من التعبير عن مواقفه وعن مشاغله من خلال إختيار ممثليه في مستوى كامل اللجان القطاعية والتي وقع إقرارها لإعداد هذه المفاوضات.

وتم التأكيد خلال اللقاء على أن الجولة الأولى للمفاوضات المبرمجة للفترة المتراوحة بين 18 و21 أفريل 2016 ستقتصر على القراءة المعمقة والمشاركة مع الجانب الاوروبي لمشروع نص الاتفاق الذي إقترحه. ولقد أكد السيد كمال الجندوبي أنّ "تنظيم هذه الورشة لدليل على أنّ حوكمة جديدة لعلاقتنا مع الإتحاد الاوروبي وحتى لعمل الحكومة بصفة عامة، هي الآن في طور التجذر من خلال مشاركة المجتمع المدني" الذي أضاف بأنّ "الحكومة ستأخذ في الإعتبار آراء الخبراء والجامعيين الذين سيقدمون دراسات ومقترحات في هذا الإطار".

كما وضع السيد رضا بن مصباح بأنّ "الحكومة المتبعة والهيكلية المتوخاة لإنجاح المشاورات حول الأليكا تقطع بكل وضوح مع كل مظاهر المقاربة الديكتاتورية والاحادية المتوخاة في تونس من قبل في جميع الميادين".

وتم خلال هذه الورشة تقديم عرضين بخصوص الهيكل التنظيمي لتسيير هذه المفاوضات والموقع الواب الذي تم إحدائه في الغرض برئاسة الحكومة كمنصة للإعلام والتواصل مع المجتمع المدني

ولقد مكنت النقاشات التي التّأمت في إطار هذه الورشة الأولى من بلورة عدة آراء عبر عنها بعض الجامعيين والديبلوماسيين القدامى وممثلي جمعيات مهنية ومجتمعية والذين شاركوا في هذه الورشة. ويمكن تلخيص التدخلات في المحاور التالية:

- حتمية تقييم إتفاق 1995 للشراكة مع الإتحاد الأوروبي والقيام بدراسة حول مدى تأثير آفاق أليكا على القطاعات المستهدفة. والملاحظ أنّ هذه الدراسات هي الآن في طور الإعداد وستتشر قريباً.
- تنظيم عملية تشاور حقيقي ومتواصل مع المجتمع المدني ولا سيما من خلال إحداث هياكل خاصة للمجتمع المدني حول مختلف محاور الإتفاق،
- إعتبار المناخ السياسي التونسي وذلك لإعتبار الطابع الإقتصادي الذي يجب أن يميز إتفاق الأليكا زيادة عن طابعه التجاري.
- أهمية المفاوضات حول إتفاق جديد يهم الهجرة ومنح التأشيرة وتسهيل الإجراءات الديوانية التي تهم المواد التونسية والخدمات.